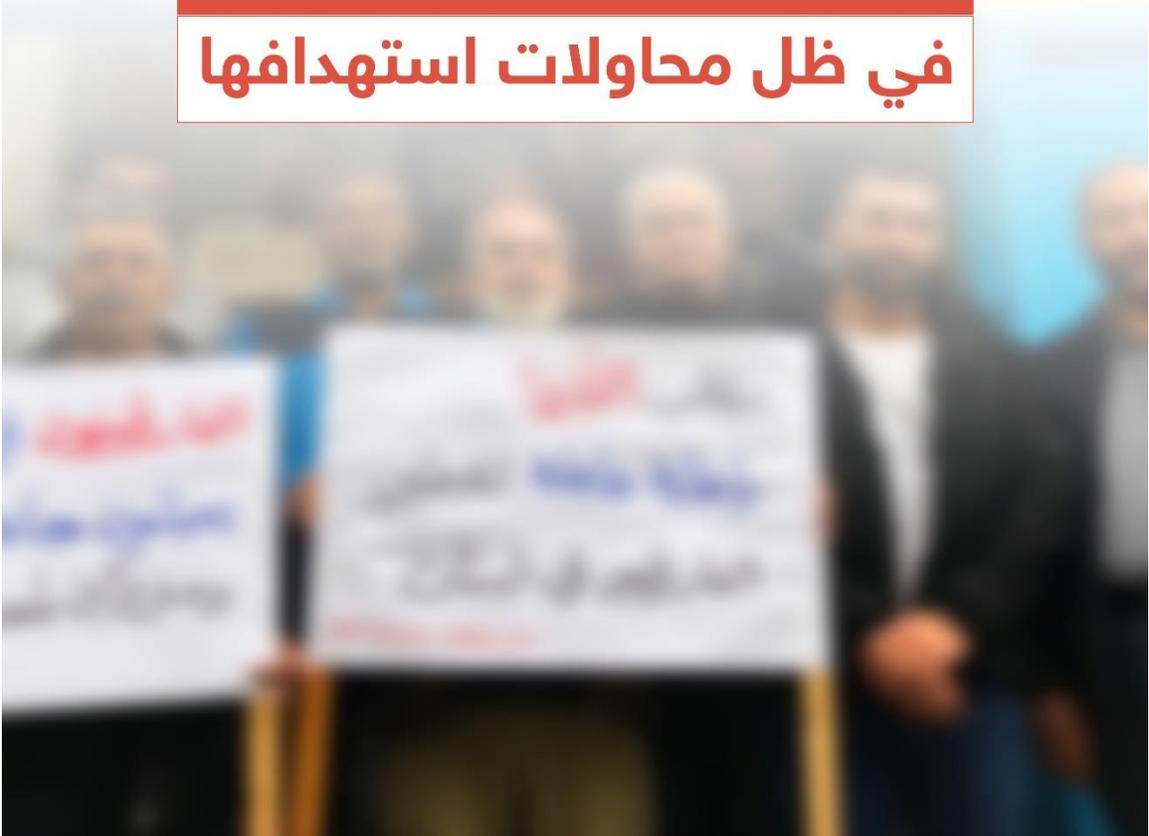




قراءة لسيناريوهات مصير "أونروا"  
في ظل محاولات استهدافها



قراءة لمصير "أونروا"

في ظل سياسات استهدافها مالياً و محاولات تقليص دورها

إعداد صابر حليلة

## المقدمة

شكل قرار الولايات المتحدة الأمريكية أكبر الممولين لموازنة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، عام 2018 بقطع دعمها المالي عن الوكالة، نقطة تحوّل تاريخية في مسيرة الوكالة الممتدة منذ سبعة عقود.

هذا القرار رافقه حملة أمريكية-إسرائيلية مكثفة لتشويه صورة الوكالة، بهدف دفع باقي الدول إلى الاحتذاء بالقرار الأمريكي.

كان التحدي بالنسبة لأونروا مصيرياً، والخطر المترصص بها وجودياً، أوجب عليها تغييرات وتعديلات في سياساتها الداخلية وبرامجها المقدمة لأكثر من ستة ملايين لاجئ فلسطيني في مناطق عملياتها الخمس، وكان اللاجئين الفلسطينيون، هم المتضررون بشكل مباشر.

وما فاقم من حدة الأزمة، سوء الإدارة والفساد الذي طال كبار موظفي الوكالة، إلى جانب المعركة الحامية المتجددة كل ثلاث سنوات، والمتمثلة بتجديد التفويض لأونروا من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

تفترض هذه الورقة البحثية أن الأونروا نجحت إلى حد كبير بالتصدي للتحديات التي تعرضت لها ولا تزال، مع إقرار واضح بقصور في جوانب شتى.

تبدأ هذه الورقة بشرح مختصر للسياسة المالية لأونروا، يتبعها سرد لأبرز التحديات التي تعرضت لها، وصولاً إلى القرار الأمريكي عام 2018، ثم ذكر الأساليب التي اتبعتها الوكالة رداً على هذا القرار المباغت، وتأثير سياسة التقليلات على اللاجئين الفلسطينيين وحيواتهم، وختاماً بحلول وسيناريوهات لمستقبل الوكالة.

## الفقرة الأولى: السياسة المالية لأونروا

لا بدّ من التعرّيج بدايةً، ولو بشكل مختصر، على آلية تمويل وكالة "أونروا" ونفقاتها.

تعتمد موازنة "أونروا" على التبرعات الطوعية للدول، إلى جانب إمداد محدود جداً من الموازنة العادية للأمم المتحدة، تستخدم بشكل حصري من أجل النفقات الإدارية.

واللافت، أن الأمم المتحدة لم تجعل وكالة "أونروا" كباقي الهيئات التابعة لها، والتي تُدعم مباشرة من موازنتها العادية، بل جعلت الوكالة تعتمد على تبرعات الدول، ما جعل اللاجئين الفلسطينيين، عرضة للابتزاز السياسي والمعيشي والاقتصادي والاجتماعي.

وتذرعت الأمم المتحدة وعدد من الدول بأن الأونروا وكالة "مؤقتة"، ومن صالحها جمع تبرعات طوعية غير محددة من الدول الأعضاء.<sup>1</sup>

وفي عام 2018، شكلت تبرعات البلدان والحكومات الإقليمية والاتحاد الأوروبي والشركاء الحكوميين الآخرين 93,28% من إجمالي التبرعات كافة التي وصلت إلى 1,27 مليار دولار أمريكي.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> موقع الأونروا: [الرابط](#) (جرت زيارة الموقع بتاريخ 29 كانون الأول/يسمير 2019).  
<sup>2</sup> المصدر السابق.

وفي العام نفسه، كان الاتحاد الأوروبي أكبر داعم للوكالة، تلتها ألمانيا والسعودية والمملكة المتحدة والسويد<sup>3</sup>، وقبل العام المذكور، كانت الولايات المتحدة الأمريكية دوماً، هي الداعم المالي الأكبر للأونروا.

أما حول كيفية إنفاق هذه الأموال، فإن الميزانية -وفق موقع الوكالة- تقسّم على الشكل التالي: 58% لقطاع التعليم، 15% للصحة، 13% للإسناد، 6% للإغاثة والخدمات الاجتماعية و4% لدائرة البنية التحتية وتحسين المخيمات.

<sup>3</sup> للمزيد من التفاصيل حول ميزانية الأونروا لعام 2018: [الرابط](#)

## الفقرة الثانية: لمحة مختصرة لأبرز التحديات المالية التي واجهتها الأونروا

اندلعت في شهر أيار/مايو من عام 2007، اشتباكات بين الجيش اللبناني ومسلحي "فتح الإسلام" في مخيم نهر البارد، انتهت بدمار كامل للمخيم وتهجير لآلاف العائلات الفلسطينية.

عملت الأونروا، منذ انتهاء الحرب، على دعوة المانحين إلى تمويل عملية إعادة الإعمار، والتي حشدت لها في مؤتمر فيينا عام 2008، ومع مرور 12 عاماً على انتهاء هذه الحرب، لا تزال عملية إعادة الإعمار تحتاج إلى 80 مليون دولار لإتمام آخر مراحل إعادة الإعمار.

وفي عام 2010، أطلقت الأونروا نداء عاجلاً لتأمين أكثر من 300 مليون دولار في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك جراء ارتفاع مستويات الفقر والبطالة، وتقييد الوصول إلى الخدمات الأساسية، إلى جانب مواجهة اللاجئين اعتبارات طارئة بخصوص الحماية ومعاناتهم من انتهاكات واسعة، بما يشمل الحق في الحياة وحرية الحركة والتشغيل والوصول إلى الخدمات وحقوق الطفل<sup>4</sup>، وهي الظروف التي لعب الحصار المفروض على قطاع غزة دوراً أساسياً في تفاقمها.

---

<sup>4</sup> النداء الطارئ 2010، موقع الأونروا: [الرابط](#)

# لللاجئين

بوابة اللاجئين الفلسطينيين  
Palestinian Refugees Portal

بعد عام واحد، قلصت الوكالة حجم برامجها الخاصة بالطوارئ بالمناطق الفلسطينية، بسبب عجز في ميزانية برنامج الطوارئ (والذي نشأ عام 2000 مع بدايات الانتفاضة الثانية)، وصل إلى 35 مليون دولار.<sup>5</sup>

وأعلنت الأونروا على إثر هذا العجز تقليل عدد المستفيدين من برنامج البطالة أو العمل المؤقت الذي تقوم به، وحذرت من أنها قد تضطر لمزيد من التقليل في حال استمرت أزمته المالية.

وإبان العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2014، أطلقت الأونروا مناشدة لتوفير ستين مليون دولار، كحد أدنى، للاستجابة للاحتياجات الإنسانية الطارئة للنازحين إلى مدارسها بقطاع غزة، وكان عددهم حينها يتجاوز الـ 100 ألف.<sup>6</sup>

في سوريا، ومع تفاقم المأساة في مخيم اليرموك، ناشدت الأونروا الدول المانحة، في شهر نيسان/أبريل من عام 2015، لتأمين ثلاثين مليون دولار من أجل إنقاذ حياة 18 ألف مدني من اليرموك، بمن في ذلك ثلاثة آلاف وخمسمئة طفل، بالإضافة إلى المتضررين جراء النزاع والتشرد في المناطق الأخرى، ووصل عجز الوكالة في ذلك العام إلى 101 مليون دولار.<sup>7</sup>

---

<sup>5</sup> أونروا تخفض برامج لنقص التمويل، موقع الجزيرة، 2011/7/11: [الرابط](#)

<sup>6</sup> نداء غزة الطارئ 2014، موقع الأونروا: [الرابط](#)

<sup>7</sup> اليرموك: نداء طارئ للتوويل، موقع وكالة الأونروا: [الرابط](#)

ومع اشتداد الأزمة في سوريا، أطلقت الأونروا نداء طلبت فيه الحصول على 411 مليون دولار أمريكي لتنفيذ استجابتها الإنسانية لأزمة سوريا.<sup>8</sup>

وكشفت في هذا النداء أن من بين حوالي 450 ألف لاجئ فلسطيني لا يزالون داخل سوريا، أكثر من 95% (430 ألف شخص) بحاجة ماسة إلى مساعدات إنسانية مستمرة من أجل البقاء على قيد الحياة، وحوالي 280 ألف مهجرون داخلياً، فيما نحو 43 ألف عالقون في أماكن يصعب أو يتعذر

الوصول إليها. كما أكدت نزوح ما يربو عن 120 ألفاً من اللاجئين الفلسطينيين من سوريا عنها، حيث توجه حوالي 31 ألف منهم إلى لبنان وقرابة 16 ألفاً إلى الأردن.<sup>9</sup>

كما أنه، ومع استمرار الحصار الإسرائيلي المطبق على قطاع غزة، براً وبحراً وجواً، بات أكثر من مليون لاجئ فلسطيني، بحسب رقم أكده رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار جمال الخضري، يعتمدون على خدمات الإغاثة الإنسانية المقدمة من قبل الأونروا، خصوصاً في ظل التدهور المستمر للأوضاع الاقتصادية والمعيشية.

---

<sup>8</sup> نداء الاونروا الطارئ للإستجابة لأزمة سوريا الإقليمية للعام 2017، موقع الأونروا: [الرباط](#)

<sup>9</sup> المصدر نفسه.

ولم تخف الأونروا خطورة الوضع في قطاع غزة، بل اعتبرته، على لسان مستشارها الإعلامي، عدنان أبو حسنة، "منهراً تماماً على جميع المستويات"<sup>10</sup>. أبو حسنة قال إن "غزة مكان غير قابل للحياة"، وأوضح أن البطالة في القطاع وصلت لحوالي 60%، وفي صفوف الشباب وصلت لحوالي 70%، وفي صفوف النساء 90%.

و لتبيان حجم البطالة في القطاع، يكفي الإشارة إلى وجود أكثر من 300 ألف طلب وظيفة عمل في غزة لدى الأونروا، وفق تصريحات أبو حسنة.

وما يزيد الوضع سوءاً هو أن المياه في القطاع غير صالحة للشرب.<sup>11</sup>

وبحسب أبو حسنة، فإن عدد الذين يتسلمون مساعدات إغاثية في قطاع غزة يصل إلى مليون و100 ألف لاجئ، وسيرفع العدد الشهر المقبل إلى مليون و200 ألف لاجئ، وهذا لم يحدث منذ النكبة الفلسطينية عام 1948.

---

<sup>10</sup> مستشار الأونروا الإعلامي لـ«الغد»: غزة منهارة ونحن نبكي الناس أحياء، موقع تلفزيون الغد، 16 كانون الثاني/يناير 2020: [الرابط](#)

<sup>11</sup> المصدر نفسه.

## الفقرة الثالثة: تحديات غير مسبوقة مع اشتداد الهجمة الأمريكية

يلاحظ من الأزمات المالية آنفة الذكر، أنها جاءت بسبب أحداث طارئة لم يكن للأونروا أو المانحين سبباً مباشراً فيها، كالحرب في نهر البارد والنزاع في سوريا واعتداءات الاحتلال المتكررة على قطاع غزة، إلا إن هذا لا ينفي وجود عيوب في السياسة المالية للوكالة، والتي سيتم التطرق إليها لاحقاً في هذه الورقة.

مع بدء عام 2018، ارتفعت وتيرة الهجوم على الأونروا، من قبل مسؤولين رفيعي المستوى في إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وبالطبع، من قبل مسؤولي الاحتلال، على رأسهم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو.

واللافت في هذا السياق، رسالة بريد إلكتروني مسربة لصهر الرئيس الأمريكي ومهندس "صفقة القرن"، جاريد كوشنر، تعود إلى 11 كانون الثاني/يناير من عام 2018، والتي تكشف مساعيه لإضعاف منظمة الأونروا و تقويض حق العودة للاجئين الفلسطينيين<sup>12</sup>. وجاءت الرسالة بعد أيام من إعلان الولايات المتحدة تجميد 125 مليون دولار، من مساهمتها في ميزانية الأونروا، وقبل 5 أيام من قرار الإدارة الأمريكية تخفيض المساعدات المقدمة إلى الوكالة إلى النصف.

---

<sup>12</sup> [الرابط](#) Document of the Week: Jared Kushner's Mideast Peace Email, Foreign Policy, April 19, 2019:

ومع هذه التقليلات غير المسبوقة في ميزانية الأونروا، أطلقت الوكالة حملة عالمية بعنوان "الكرامة لا تقدر بثمن"، لتوفير المساعدات الغذائية الطارئة للفئات الأكثر حاجة، إلى جانب عدم تعطيل التعليم للأطفال والرعاية الصحية للعائلات.<sup>13</sup>

هذا التقليل المتكرر من قبل إدارة ترامب، توج في 31 آب/أغسطس من العام نفسه، بقرار القطع النهائي لأي مساعدات مالية للأونروا.<sup>14</sup>

لم تكف الإدارة الأمريكية بإيقاف تمويلها، بل شرعت بشن حملة واسعة للمساس بصورة الوكالة، إذ استغلت تارة ملف الفساد الذي لإقناع الدول بوقف تمويل الأونروا، وعملت، برفقة ساسة الاحتلال، على محاولة فرض إعادة تعريف للاجئين، عبر مفهوم جديد مفاده أن اللاجئين الفلسطينيين هم فقط من هجروا من فلسطين عام 1948، وليس أبناؤهم وأحفادهم. كما سعت، وتحديداً قبل تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة على تجديد تفويض الوكالة لثلاث سنوات، على جعل هذا التفويض لعام واحد، وذلك عبر ممارسة ضغوط مهولة على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

<sup>13</sup> حملة الكرامة لا تقدر بثمن، موقع الأونروا: [الرابط](#)

<sup>14</sup> رسمياً.. الولايات المتحدة تقطع تمويل الأونروا، موقع روسيا اليوم، 2018/8/31: [الرابط](#)

## الفقرة الرابعة: رد فعل الأونروا على التحديات غير المسبوقة

يمكن القول بشكل عام إن الأونروا نجحت، إلى حد كبير، في التصدي للآزمات والهجمات المتلاحقة التي تتعرض لها، مع التأكيد على قصور في بعض الجوانب، وضرورة تعديل أو تغيير جزء من السياسات المتبعة.

بدءاً بأزمة التمويل، والتي مثّلت أكبر تحد مالي للوكالة منذ نشأتها، تمكنت الوكالة، وفي العام ذاته (2018) الذي قطعت فيه الإدارة الأمريكية تمويلها، من تخفيض العجز في موازنتها من 446 مليون دولار إلى 21 مليوناً.<sup>15</sup>

وخلال عام 2019، وصل العجز في الميزانية، حتى منتصف شهر كانون الأول/ديسمبر، من 90 مليون دولار إلى 167 مليوناً<sup>16</sup>، أي أن العجز زاد 77 مليون دولار.

هذا العجز، مثل أكبر تحد للوكالة، باشرت على إثره في تنفيذ سياسة للتقليص من نفقاتها. ففي الشهر ذاته الذي أعلنت فيه إدارة ترامب تخفيض معونتها المادية، قررت الوكالة، في أول قرار تقليصي، إلغاء

<sup>15</sup> أونروا خفضت العجز في موازنتها الحالية لـ 21 مليون دولار، موقع قناة العربية، 19 نوفمبر 2018: [الرابط](#)

<sup>16</sup> تراجع العجز المالي في موازنة "أونروا" لعام 2019، العين الإخبارية، 2019/12/18: [الرابط](#)

خدمات أكثر من 100 موظف من العاملين لديها بالأردن، حيث شمل القرار مجمل المخيمات الـ13 الموزعة على أنحاء متفرقة من البلاد.<sup>17</sup>

كما عدّلت الوكالة نظامها التقاعدي، وأصدرت قراراً يسمح بـ "التقاعد الطوعي الاستثنائي"، والذي يسمح للموظفين بالتقاعد طوعاً، دون إحلال وظيفي. وبموجب القرار، يسمح للموظف بالتقاعد مع أخذ كامل مستحقاته، ولكن لا يتم تعيين موظف في مكانه<sup>18</sup>. هذا إضافة إلى تقليص قبول طلبات الموظفين البالغين لسن التقاعد التمديد لعامين آخرين، دون منع الموظفين من ممارسة حق تقديم الطلب.<sup>19</sup>

وعند حصول موظف على إجازة أو عند تقاعد أحد الموظفين، لا يتم توفير بديل مباشرة، بل تتبع الوكالة خطوات معالجة مبدئية، بينها تقسيم مهام الموظف المجاز على زملائه في القسم، وفي حال اتضح ازدياد أعباء العمل على الموظفين مع مرور الوقت يتم توفير بديل أو تعيين موظف جديد يقوم بمهام الشخص المجاز.<sup>20</sup>

<sup>17</sup> الأونروا تنهي خدمات 100 موظف بالأردن، تقرير لقناة روسيا اليوم على موقع "يوتيوب"، 18 كانون الثاني/يناير 2018: [الرابط](#)

<sup>18</sup> الأونروا تفتح باب التقاعد الاستثنائي لموظفيها في غزة، موقع عربي 21، 21 أيلول/سبتمبر 2018: [الرابط](#)

<sup>19</sup> عام على انقطاع الدعم الأمريكي للأونروا: كيف تعاملت الوكالة مع عجزها المالي؟، دعاء أبو سعدة، 9 كانون الأول/ديسمبر 2019:

[الرابط](#)

<sup>20</sup> المصدر نفسه.

وظهرت سياسة التقليلات جلية في عملية التوظيف، التي باتت تعتمد بشكل أكبر على العقود السنوية<sup>21</sup>، حيث يتمتع أصحاب العقود الدائمة بامتيازات أكثر من أصحاب العقود السنوية، كما تجعل العقود السنوية عملية فصل الموظف أو إنهاء عمله أكثر مرونة.

ولم تقتصر الإجراءات عند هذا الحد، بل صرفت الوكالة آلاف الموظفين، وخصوصاً من العاملين في برامج الطوارئ، وتوقفت عن دفع بدل الإيجارات للمتضررين من عدوان 2014 على قطاع غزة، وقلصت من تقديمات الأدوية والمساعدات، وأوقفت برنامج "العمل مقابل المال".

بل وزادت عدد الطلاب في الصفوف (50 طالباً في الصف الواحد)، ودمجت عدداً من مدارسها، كما شرعت، وتحديداً في لبنان، بتطبيق قانون "الترفيح الآلي"، الذي كان له آثاراً غير مسبوقه على نتائج الامتحانات الرسمية.

وكان من آخر القرارات التقليلية التي اتخذتها الوكالة في عام 2019، هو إنهاء عقود البطالة الدائمة لـ 24 موظفاً يعملون في إذاعة "فرسان الإرادة" في قطاع غزة من مذيعين وفنيين، 45% منهم من ذوي الإعاقة، والذي سيدخل حيز التنفيذ بدءاً من مطلع عام 2020.

<sup>21</sup> المصدر نفسه.

وعلى صعيد سوء الإدارة والفساد، والذي كُشف في تقرير نشرته وكالة الأنباء الفرنسية<sup>22</sup>، فقد تمكنت الأونروا من إظهار مرونة في التعاطي مع هذا الملف من خلال فصل المتهمين بالفساد، على الرغم من أنهم كانوا في مناصب رفيعة، حيث وصلت التهم إلى المفوض العام السابق بيير كرينبول، والذي ترك العمل بشكل سريع، ليعين الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، غريستيان ساوندرز قائماً بأعمال المفوض العام<sup>23</sup>. وصدت الوكالة، عبر هذه الانسيابية في التعاطي مع قضية الفساد غير المسبوقة، الباب الى حد كبير أمام محاولات شيطنة الوكالة واستغلال الولايات المتحدة وكيان الاحتلال هذه الفرصة لتشويه صورة الوكالة وسمعتها. وبرزت المخاوف عقب إعلان سويسرا وبلجيكا وهولندا تعليق مساعداتها المالية للأونروا، إلا أنها، عادت واستأنفت تلك المساعدات عقب الإجراءات السريعة المتخذة من قبل الوكالة.<sup>24</sup>

---

<sup>22</sup>تقرير أمني يكشف انتهاكات على أعلى مستوى في وكالة "الأونروا"، وكالة الأنباء الفرنسية، 2019/7/30: [الرابط](#)

<sup>23</sup> الأونروا: المفوض العام، بيير كرينبول يقدم استقالته والأمين العام يعين كريستيان ساوندرز قائماً بالأعمال، أخبار الأمم المتحدة، 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2019: [الرابط](#)

<sup>24</sup> بعد هولندا وبلجيكا.. سويسرا تستأنف تمويلها المقدم للأونروا، مركز العودة الفلسطيني، ٢١ ديسمبر ٢٠١٩: [الرابط](#)

# لللاجئين

بوابة اللاجئين الفلسطينيين  
Palestinian Refugees Portal

لكن، تحد من نوع آخر، برز خلال 2019، والمتمثل بتجديد التفويض للأونروا من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، خصوصاً في ظل الحملات الإعلامية والضغطات السياسية والمالية التي قادتها إدارة ترامب وحكومة نتنياهو. لكن، يمكن القول إن الأونروا، ومعها السلطة الفلسطينية مدعومة بالدول العربية والصديقة، حققت إنجازاً بتصويت كاسح لصالح تجديد التفويض، حيث أيدت التصويت 169 دولة، وامتنعت عن التصويت تسعة أخرى، فيما رفضت القرار الولايات المتحدة وكيان الاحتلال فقط<sup>25</sup>. بل إن تسع دول، صوتت لصالح قرار تجديد التفويض أكثر مما صوتت عام 2016<sup>26</sup>

---

<sup>25</sup> الأمم المتحدة تمدد تفويض الأونروا حتى عام 2023، اندبندنت عربية، السبت 14 ديسمبر 2019: [الرابط](#)  
<sup>26</sup> الأمم المتحدة تجدد تفويض الأونروا والسلطة الفلسطينية تصف القرار بالتاريخي، موقع الجزيرة مباشر، الجمعة 15 نوفمبر 2019: [الرابط](#)

## الفقرة الخامسة: آثار تقلصات الأونروا على اللاجئين الفلسطينيين

لا شك أن سياسات الأونروا التقشفية القت بظلالها على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، في مناطق تواجدهم الخمسة.

ففي قطاع غزة، والذين يعمل عشرات الآلاف من قاطنيه في الأونروا، ويعتبر المنطقة الأكثر حاجة إلى مساعدات الوكالة، في ظل الارتفاع المهول بنسب البطالة والفقر، يعاني اللاجئون الفلسطينيون من الإجراءات التقشفية، وهو ما برز من خلال تحركات مستمرة ضد هذه الإجراءات، حيث شرعت الوكالة بإنهاء برامجها الأقل أهمية، لصالح البرامج الأكثر أهمية كالصحة والتعليم.

أما في الضفة الغربية والقدس المحتلة، فيمكن القول إن المعاناة كانت أقل وطأة، بالرغم من استحالة إنكارها، وذلك بفعل تقاسم الأعباء بين الأونروا والسلطة الفلسطينية في كثير من الملفات.

هذا مع عدم إغفال التهديدات التي تتعرض لها الوكالة وموظفوها و عملها من جانب سلطات الاحتلال، وتحديدًا بلدية القدس التابعة للاحتلال، التي تسعى إلى إنهاء عمل الوكالة في شرقي المدينة المقدسة.<sup>27</sup>

<sup>27</sup> مشروع قانون لحظر نشاط "أونروا" في القدس، موقع عرب 48، 2019/11/28: [الرابط](#)

في سوريا، يتواصل التدهور الأمني والاقتصادي والمعيشي للاجئين الفلسطينيين، وتواصل الأونروا تقديم مساعداتها، إلا أنها، بالطبع، لا تفي بالمطلوب في ظل تفاقم الأوضاع المستمر.

إلى لبنان، حيث أثرت التقليلات بشكل كبير على أوضاع اللاجئين. شهدت السنة الدراسية الماضية (2018-2019) نتائج متدنية غير مسبقة في نتائج الشهادة المتوسطة، حيث وصلت إلى 43.57%، مقارنة بـ 71% خلال عام 2017-2018 الدراسي<sup>28</sup>. وألقي باللوم على سياسات الأونروا التعليمية، وخصوصاً المتعلقة بسياسة الترفيع الآلي، وسياسة التقييم الجديدة لمستوى الطالب و إلغاء الرسوب نهائياً في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي<sup>29</sup>، والتي اتخذتها ضمن الإجراءات التقليلية.

كما تجدر الإشارة إلى أن الأزمة اللبنانية المستمرة حالياً، والتي تمثلت بأزمة الدولار الأمريكي وإجراءات المصارف والقيود المفروضة على التحويلات من الخارج، إلى شبه انعدام لفرص العمل ولجوء غالبية أرباب العمل إلى تخفيض الرواتب أو إعطاء أجزاء منها، فاقمت كثيراً من أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات (وتحديداً أولئك القادمين من سوريا إلى لبنان)، والتي تعاني منذ عقود من مظالم متراكمة

<sup>28</sup> "شاهد": سياسات اتبعتها "أونروا" أدت إلى نتائج كارثية في امتحانات "البريفيه"، موقع بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2019/7/4:

[الرابط](#)

<sup>29</sup> المصدر نفسه.

# لللاجئين

بوابة اللاجئين الفلسطينيين  
Palestinian Refugees Portal

من الدولة اللبنانية. ويناشد اللاجئين الفلسطينيين الأونروا، بإقرار خطة طوارئ عاجلة للمخيمات الفلسطينية، جراء ارتفاع غير مسبوق في نسب الفقر والعوز والبطالة، زاد من حدتها الآثار التي خلفتها العاصفة "لولو" التي ضربت لبنان، وهجرت عشرات اللاجئين الفلسطينيين في مخيم الرشيدية عقب أضرار مهولة في منازلهم القريبة من البحر، وخلفت أضراراً متفاوتة في باقي المخيمات، ما يفرض على الأونروا تحديات جمة على المناحي المختلفة.

في الأردن، برزت المخاوف مع إعلان اتحادات العاملين في الأونروا عزمهم الشروع في إضراب يشل مرافق الوكالة كافة، إلا أن وساطة من قبل وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، أدت إلى

إنهاء الإضراب عقب حصول الموظفين على زيادات شهرية تراوحت بين 70 و100 دينار (100 و140 دولاراً).<sup>30</sup>

وأثرت التقليلات على اللاجئين، خصوصاً في مجالي النظافة والصحة، حيث باتت تتأخر شحنات الأدوية في بعض المخيمات لأسابيع، مع نقص حاد في أعداد المرضين، فيما تراكمت النفايات في عدد من المخيمات مع نقص عمال النظافة.

---

<sup>30</sup> بعد إضراب شل جميع مؤسساتها الخدمية.. اتفاق بين الأونروا والعاملين في الأردن، موقع الجزيرة، 2019/11/3: [الربط](#)

أما قطاع التعليم، كغيره من المناطق، عانت مخيمات الأردن من ازدياد أعداد الطلاب في الصف الواحد، بل وبرزت ظاهرة "الصف الطيار"، حيث يتنقل الطلاب الذين ليس لهم صفٌ دائمٌ بين الغرف الصفية المتفرغة في حصص الرياضة والمختبرات للصفوف الأخرى محاولين إتمام منهاجهم الدراسية، فيما قامت مدارس أخرى بتحويل مختبرات المواد المهنية وغيرها إلى غرف صفية، مما يعيق الاستفادة من تلك المرافق.<sup>31</sup>

كما كان الموظفون العاملون لدى الوكالة، والذين يشكل اللاجئون أغليبتهم الساحقة، ضحية، مثلهم مثل من تقدم الخدمات لهم، حيث أن الآلاف منهم كانوا عرضة للسياسات التقشفية التي تنتهجها الأونروا للتخفيف من الأعباء المالية المترتبة عليها.

وعلى الرغم من اعتراف الأونروا بـ "انهيار الأوضاع في قطاع غزة على جميع المستويات"، واطلاعها على أحوال اللاجئين في مخيمات لبنان، التي وصلت فيها نسب البطالة والفقر إلى أرقام غير مسبوقة، إلى جانب الترهل الكبير الذي تعانيه البنية التحتية، خصوصاً في فصل الشتاء، مع عدم إغفال وضع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، وموجات النزوح المستمرة في ظل استمرار الصراع، وسوء الأوضاع في البلدان التي يلجؤون إليها، كل هذا يفرض على الأونروا إقرار خطط

---

<sup>31</sup> عام على انقطاع الدعم الأمريكي للأونروا: كيف تعاملت الوكالة مع عجزها المالي؟، دعاء أبو سعدة، مصدر سابق.

طوارئ تعالج الصعوبات التي يتعرض لها اللاجئون في مختلف أماكن تواجدهم، وتحديدًا حاجاتهم الماسة إلى توسيع برامج الخدمات والدعم المالي، إلا أن الوكالة تقف عاجزة عن اعتماد أي خطط، جراء انتهاجها سياسة تقشفية بسبب أزمته المالية، و اضطرارها للتضحية ببرامج "أقل أهمية" بنظرها لصالح البرامج الكبرى التي تقدمها.

## الفقرة السادسة: حلول وسيناريوهات

يمكن القول من خلال العرض السابق ان الأونروا نجحت، إلى حد ما، في المحافظة على برامجها الرئيسية المقدمة للاجئين الفلسطينيين، وتحديدًا قطاعات التعليم والصحة والإغاثة. لكن، ينبغي الرجوع إلى قرار تأسيس الأونروا، حيث الخلل يبدأ من بنوده التي أدت إلى عدم الاستقرار المستمر الذي تعاني منه الوكالة.

إن ربط موازنة الأونروا بشكل وثيق بتبرعات طوعية من قبل الدول، جعلها رهينة لسياسات هذه الدول، التي باتت تفرض عليها إملاءات تتعلق بكيفية صرف الأموال الممنوحة لها. وأصبحت أزمة التمويل شكلاً من أشكال ابتزاز اللاجئين، خصوصاً أولئك الأكثر فقراً، والذين يعتمدون في معيشتهم بشكل تام على مساعدات الوكالة.

كما أن الولاية قصيرة الأجل والمتجددة للوكالة، والافتقار إلى آليات تواكب النمو الطبيعي لأعداد اللاجئين الفلسطينيين، إذ أن أعداد الجيل الأول من اللاجئين، والذي زاد قليلاً عن الـ 750 ألفاً حينها، بات اليوم أكثر من خمسة ملايين نسمة، ما يفرض تغييراً في السياسة المالية المتبعة من قبل الوكالة منذ إنشائها منذ سبعين عاماً.

# لللاجئين

بوابة اللاجئين الفلسطينيين  
Palestinian Refugees Portal

تدرك الولايات المتحدة، ومن خلفها حكومة الاحتلال، أن إلغاء الأونروا، أمر أشبه بالمستحيل، على اعتبار أن قرار إنشائها متخذ من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، و مرتبط مباشرة بتطبيق القرار 194، وهو ما يطمئن اللاجئين الفلسطينيين، المتمسكين بالأونروا، على اعتبار أنها شاهد أساسي على النكبة التي حلت بهم، كما أنها المعين الأول للظروف القاهرة التي يكابدونها، لكن هذه الأطراف تراهن على ضعفها على الأونروا سياسيا وماليا كأداة للضغط على اللاجئين الفلسطينيين من خلال حرمانهم من الخدمات الأساسية التي يحتاجونها، وصناعة عوامل دافعة للتهجير وتفريغ مخيمات اللاجئين من سكانها.

إن استمرار وجود الأونروا كمنظومة قائمة وشاهد تاريخي على معاناة اللاجئين و جريمة التهجير له أهمية خاصة، لكن بقاء الوكالة كهيكل اداري لن يسعف اللاجئين الفلسطينيين ما لم يستطع هذا الهيكل القيام بدوره، حيث تبدو قدرة الوكالة على الاستمرار في تقديم خدماتها محل شك دائم.

كما أن عجز الأونروا عن توسيع برامجها بما يعالج الكم الكبير من الاحتياجات الطارئة والمتزايدة يشكل خطرا في حد ذاته على اللاجئين الفلسطينيين، بل ويترك شرائح واسعة من اللاجئين تحت رحمة هذه الظروف دون توفير ما هو ضروري من أدوات الدعم لحياتهم والتلبية لاحتياجاتهم المعيشية.

# لللاجئين

بوابة اللاجئين الفلسطينيين  
Palestinian Refugees Portal

إن وقائع البؤس السائدة في مخيمات اللجوء الفلسطيني، تؤكد الحاجة لإحداث نقلة نوعية في البنى التحتية في هذه المخيمات، وفي الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين، وهو ما يبدو كأمر مستبعد في ظل وضع الأنروا في هذه المرحلة.

وفي ظل عدم التوصل إلى أي من الحلول التي تضمن تمويلاً مستمراً للأنروا، ستواصل الأنروا بتقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين، لكن مع تقليصات قد تتال قطاعات حيوية، بحسب التمويل المعطى للوكالة.

# لللاجئين

بوابة اللاجئين الفلسطينيين  
Palestinian Refugees Portal

## مسارات الحل:

على الأونروا، استغلال التصويت الكاسح الذي نالته لتجديد تفويض ولايتها حتى الشهر السادس من عام 2023، في حشد الأموال اللازمة، كحل مؤقت، علماً أن الحل الدائم، يكمن بإجبار الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على دفعات إجبارية للوكالة، وليست طوعية، تغطي نفقات البرامج الرئيسية للوكالة، أو، وضع موازنة الأونروا، ضمن الموازنة التابعة للأمم المتحدة، إذ إن الوكالة هي إحدى الهيئات التابعة لها، ويمكن أن تقوم الأمم المتحدة، بتغطية العجز السنوي الذي تعاني منه الوكالة.

وهنا، وإلى جانب الدور المفروض على الوكالة لحشد التمويل، يمكن للسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، أن تسخر طاقاتها الدبلوماسية كافة، للحفاظ على برامج وقطاعات الأونروا، بما يضمن حياة كريمة للاجئين لحين تطبيق القرار 194 وعودة اللاجئين إلى ديارهم التي هجروا منها.

## الخاتمة

نجحت الأونروا بشكل كبير في مواصلة تقديم خدماتها الرئيسية للاجئين الفلسطينيين في مختلف مناطق تواجدهم، وإن لازم هذا النجاح قصوراً وتغييراً لسياسات وإيقافاً لبرامج طالما استفاد منها اللاجئون.

لكن الأزمة غير المسبوقة التي تعاني منها الوكالة أوجب عليها اتباع سياسة تقليصات كان أثرها سلبياً على كثير من اللاجئين، من موظفين في الأونروا، إلى مستفيدين من برامجها.

النجاح لم يقتصر على إدارة أزمة التمويل، بل في إدارة أزمة الفساد، وحشد التصويت الكاسح لصالح تجديد التفويض لثلاث سنوات أخرى.

تكمُن أسباب أزمة التمويل الملازمة للأونروا في صلب قرار إنشاء الوكالة المعتمد أساساً على التبرعات الطوعية من قبل المانحين وتجديد التفويض كل ثلاث سنوات، ما جعلها، وجعل اللاجئين الفلسطينيين معها، عرضة للابتزاز والإملاءات.

وأظهرت الأزمات المتلاحقة التي تتعرض لها الوكالة مد فشل المجتمع الدولي في تحصين الأونروا على الرغم من مسؤوليته القانونية والتاريخية عن مأساة اللجوء الفلسطيني، بل ومشاركته، في كثير من المنعطفات التاريخية، في هذه المأساة.

# لللاجئين

بوابة اللاجئين الفلسطينيين  
Palestinian Refugees Portal

هذا الفشل، يضاف إليه فشل على المستوى العربي ظهر في شقين، الأول انعدام أي خطة أو شبكة

تساهم في الحفاظ على الأونروا واستمرارها بتقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين، والثاني في فشل

الضغط على الولايات المتحدة أو محاولة إقناعها للعدول على قرارها قطع الأموال المقدمة إلى الأونروا.

إن الأونروا مستمرة في تقديم خدماتها للاجئين، مع تقليصات تزداد أو تنخفض بحسب التمويل الطوعي

المقدم، إلا أن سيناريو إنهاء الأونروا ومعها قضية اللاجئين، غير وارد، على الأقل في المدى المنظور،

على اعتبار أن القرار 302 (الذي أنشئت بموجبه الوكالة)، متخذ من الجمعية العامة للأمم المتحدة،

كما أن تمسك اللاجئين الفلسطينيين بالوكالة وثيق لأنها شاهد أساسي على التهجير الذي تعرضوا له،

كما أنها المعين الرئيس لهم في أحوال اللجوء المريرة التي يعيشونها.

وفي الختام، لا بد من الإشارة، مع الإقرار بحجم الأزمة المالية وتأثيراتها الشديدة، إلا أن فشل الوكالة،

في العديد من القضايا، لا يمكن عزوه إلى تلك الأزمة، إذ أن سوء الإدارة أحياناً، والإهمال أحياناً

أخرى، رافق تعاظم الأونروا مع ملفات أساسية للاجئين، كضمان حماية اللاجئين الفلسطينيين في

سوريا وفي البلدان التي هربوا إليها، أو التعامل مع الأزمة الحالية وغير المسبوقة في لبنان، أو إعادة

إعمار ما دمره الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة.